مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة ٤٦٦٥

الجمعة، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة بالدييبيسو .... (كولومبيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
أيرلندا	السيد راين
بلغاريا	السيد كاتزارسكي
الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
سنغافورة	السيدة لي
الصين	السيد جيانغ جيانغ
غينيا	السيد بوبكر ديالو
فرنسا	السيد لونين
الكاميرون	السيد تيجاني
المكسيك	السيد بوجالتي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسن
موريشيوس	السيد جنغري
النرويج	السيد سترومن
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

02-73943 (A)
0273943

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاوراته السابقة.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”ظل المجتمع الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يبذلان معا جهودا مشتركة ومطردة لتعزيز السلم والأمن في غربي أفريقيا ولا سيما في منطقة اتحاد نهر مانو. ومثلت هذه الجهود استثمارا كبيرا في الموارد والقدرات. وتعتبر عملية السلام في سيراليون إحدى النتائج الملموسة لتلك الجهود. وسيواصل المجلس بذل هذه الجهود وسيعمل على تعزيز التفاهم والسلام في المنطقة كوسيلة ضرورية حتى يكفل لجذور عملية السلام في سيراليون، وهي عملية لا تزال هشة، أن تترسخ وتعود بالفائدة على شعب سيراليون ومنطقة نهر مانو كلها.

”ومن ناحية أخرى، يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الحالة في ليبريا وما تشكله من خطر على السلم والأمن الدوليين في المنطقة نتيجة لما تقوم به حكومة ليبريا من أنشطة، ولاستمرار الصراع الداخلي في ذلك البلد، بما في ذلك الهجمات المسلحة التي تشنها ”جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية“. ويؤدي الصراع الداخلي والعنف البالغ اللذان تشهدهما ليبريا إلى تدفق اللاجئين وتشريد الناس في ليبريا على نطاق واسع، مما يفاقم من الحالة الإنسانية ويحفز حركة المحاربين غير النظاميين وتدفق الأسلحة في جميع أنحاء المنطقة. ويدين المجلس تقاعس الحكومة عن الامتثال لمطالب المجلس الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١، وعدم احترام الحكومة، والدول الأخرى وغير ذلك من الجهات، بما في ذلك جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، للتدابير المفروضة بموجب ذلك القرار، بما في ذلك استمرار استيراد الأسلحة في انتهاك للحظر المفروض على السلاح. وتهدد جميع هذه التطورات عملية السلام في سيراليون، واستقرار منطقة غرب أفريقيا برمتها، والأمر الذي يثير الأسى أنها تسبب معاناة إنسانية شديدة للشعب الليبري ذاته.

”ولمعالجة هذه الحالة التي تشهدها ليبريا والتصدي للتهديد الذي تشكله بالنسبة للسلام والأمن الدوليين في المنطقة، ينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يتعاونا لإيجاد استراتيجية شاملة من أجل تعبئة الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وحل الصراع الداخلي وإرساء عملية للسلام يشارك فيها الجميع؛ والعمل على تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في ليبريا وإرساء عملية سياسية مستقرة وديمقراطية؛ ومعالجة القضايا الإنسانية؛ ومكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة إلى هذا البلد؛ وكفالة حقوق الإنسان. ومجلس الأمن ملتزم بدعم الجهود التي تبذلها العناصر الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية.

”ولا بد لهذه الاستراتيجية أن تستند إلى مبدأين أساسيين. فأولا، لا بد وأن تساهم فيها الجهات الفاعلة الإقليمية، وأن تكون جزءا من نهج شامل يرمي إلى بناء نظام متكامل للسلم والأمن الإقليميين. وثانيا، يتطلب إرساء السلام والأمن في منطقة اتحاد نهر مانو من رئيس ليبريا أن يشارك على نحو بنّاء مع المجتمع الدولي من أجل العمل على تحقيق المصالحة الوطنية والإصلاح السياسي في ليبريا.

”ومراعاة لهذه المبادئ، سيقوم مجلس الأمن في سياق عمله مع المجتمع الدولي بشأن الاستراتيجية المنسقة بتعزيز الأهداف التالية. فيما يتعلق بالمنظور الإقليمي، سيقوم مجلس الأمن بمواصلة دعمه لعملية الرباط، تحت إشراف ملك المغرب، وسوف يشجع بقوة كلا من غينيا وسيراليون وليبريا على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة باتخاذ تدابير لبناء الثقة واتخاذ تدابير أمنية على حدودها المشتركة. ويعتبر مجلس الأمن في هذا الصدد أن المبادرة التي اتخذها رؤساء البلدان الثلاثة لإجراء حوار مباشر فيما بينهم لتفعيل عملية الرباط هو تطور جدير بالترحيب. ويحث مجلس الأمن رئيس ليبريا على الاشتراك بنشاط في تلك الاجتماعات.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه القوي للوقف الاختياري الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة. ويشجع مجلس الأمن البلدان الأعضاء في الجماعة على الوفاء بهذه الالتزامات بشكل كامل، وعلى تعزيز آليات التنفيذ من أجل وقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ولا سيما تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى ليبريا.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وفريق الاتصال الدولي الذي أنشئ حديثا في ليبريا من أجل العمل على إرساء السلام والاستقرار في ليبريا وفي منطقة نهر مانو. ويرى المجلس أن للمشاركة النشطة من جانب هذه الآليات أهمية بالغة بالنسبة للمصالحة الوطنية والإصلاح السياسي.

”وفي هذا الصدد، يشجع مجلس الأمن الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على أن تعمل بنشاط على التنفيذ الكامل للترتيبات الأمنية القائمة وللمبادرات الرامية إلى دعم إيجاد هذه الترتيبات فيما بين بلدان اتحاد نهر مانو.

”ويكرر مجلس الأمن من جديد طلبه إلى حكومة ليبريا أن تمتثل للقرارين ١٣٤٣ (٢٠٠١) و ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، وطلبه إلى جميع الأطراف أن تحترم التدابير التي تم فرضها وتوسيع نطاقها بموجب هذين القرارين. ولا بد من الوفاء بالمطالب المشار إليها في هذين القرارين حتى يمكن إنهاء هذه التدابير وفقا لأحكامهما. ويحيط المجلس علما بمواقف الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا بشأن نظام الجزاءات في ليبريا. وسوف يبقي المجلس هذه الجزاءات قيد الاستعراض لكفالة تمشيها مع هذا البيان ومع القرارين ١٣٤٣ (٢٠٠١) و ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، وسوف يواصل رصد مسألة ما إذا كان لهذه الجزاءات أي أثر إنساني على السكان في ليبريا.

”ويحث مجلس الأمن جميع الدول في المنطقة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بمنع الأفراد المسلحين من استخدام إقليمها الوطني في الإعداد لشن

هجمات على البلدان المجاورة. ويذكر المجلس جميع البلدان مرة أخرى بالتزاماتها المتعلقة بالامتثال للحظر المفروض على بيع أو توريد الأسلحة والمعدات ذات الصلة إلى ليبريا بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). ويؤكد المجلس أن هذا الحظر يسري أيضا على جميع المبيعات والإمدادات التي تتلقاها أي جهة في ليبريا، بما في ذلك جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية من قبيل جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية.

”وفيما يتعلق بالمشاركة البناءة في ليبريا، ولا سيما من جانب رئيس ليبريا، في تحقيق الأهداف المتمثلة في إنهاء العنف والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية، يلتزم مجلس الأمن بتشجيع ما يلي: قيام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبريا بدور موسع، بمشاركة نشطة من جانب مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الذي أنشئ مؤخرا. ويرحب المجلس في هذا الصدد بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام في ليبريا ويحث حكومة ليبريا على التعاون التام مع أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبريا. ويود المجلس أن يقوم المكتب في جملة أمور بالمهام التالية:

”تقديم المساعدة إلى السلطات الليبرية والجمهور في ليبريا من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون بما في ذلك تشجيع قيام صحافة مستقلة وتهيئة بيئة مؤاتية لعمل الأحزاب السياسية بحرية في ليبريا؛

”المساهمة في الإعداد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٣ ورصد هذه العملية، ولا سيما عن طريق تشجيع إنشاء لجنة مستقلة للانتخابات؛

”تعزيز ورصد احترام حقوق الإنسان في ليبريا، بما في ذلك من خلال الحوار البنّاء مع حكومة ليبريا وإيلاء اهتمام خاص إلى الوصول إلى فئات المجتمع المدني المحلية وتشجيع إنشاء لجنة مستقلة فنية لحقوق الإنسان؛

”تشجيع المصالحة الوطنية وحل الصراع، بما في ذلك عن طريق دعم المبادرات القائمة في الميدان؛

”دعم حكومة ليبريا فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات السلام التي سيجري اعتمادها؛

”المشاركة في حملة تثقيفية لعرض سياسات وأنشطة الأمم المتحدة بشأن ليبريا على النحو الصحيح.

”وقد كتب مجلس الأمن إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوصيه بتعزيز ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا على هذا النحو، ويطلب إليه تقديم تقارير كل ثلاثة أشهر.

”ويرى مجلس الأمن أنه من الضروري بذل جهود عاجلة لتحسين الحالة الإنسانية الخطيرة في ليبريا، ولا سيما من أجل تلبية احتياجات المشردين داخليا واللاجئين. وفي هذا الصدد، يحث المجلس حكومة ليبريا والمحاربين، وبالأخص منهم الجماعة المتمردة ”جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية“، على أن يوفروا للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية سُبُل الوصول بدون قيود إلى المناطق التي يحتاج فيها اللاجئون إلى المساعدة وإلى حماية حقوق الإنسان.

كمـا يُشـجع المجلـس البلـدان المجـاورة لليبريـا علــى مواصلـة تـأمين سُـبل وصـول المنظمــات الإنسـانية الدوليـة والجماعــات الإنسـانية غـير الحكوميــة إلى المنــاطق الحدوديــة حيـــث يتواجـــد اللاجئـــون والمشردون. وتهيب بجميع الدول في المنطقة أن تبدي الاحـترام الكـامل لأحكـام القـانون الـدولي المتعلقـة بمعاملة اللاجئين والمشردين.

"ويحـث مجلـس الأمـن جميـع المنظمــات الإنسانية والبلدان المانحة على مواصلة تقديم المساعدة الغوثية الإنسانية للاجئين والمشردين داخليا.

"ومجلس الأمن ملتزم بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنيـة، وإعـادة إرسـاء السـلام وخلق أوضاع جديدة للاستقرار السياسي الداخلي. وتحقيقـا لهذا الغـرض، يحـث المجلـس حكومـة ليبريـا وجبهــة الليــبريين المتحديــن مـــن أجـــل المصالحـــة والديمقراطية على إبـرام اتفـاق لوقـف إطـلاق النـار وإتمام عملية سلام شـاملة، بمـا في ذلـك تهيئـة المجـال لـترع السـلاح وتسـريح المحـاربين وإجـراء إصـــلاح شامل لقطاع الأمن. وفي هـذا الصدد، يدعـو المجلس جميــع الــدول إلى الامتنـــاع عـــن تقـــديم أي دعـــم عسـكري إلى جميع الأطـراف في ليبريـا وعـن القيـام بأي عمل من شـأنه أن يؤدي إلى تفـاقم الحالـة علـى الحدود بين ليبريا وجيرانها.

"ويدعـو مجلـس الأمـن حكومـة ليبريـا إلى العمل على خلق بيئة ملائمة لإحراز النجاح في عقد مؤتمر مصالحة وطنية حقيقية تُشـارك فيـه جميـع فئـات المجتمـع الليـبري في الداخـل والخـارج علـى نطـاق واسع.

"ويدعـو مجلـس الأمـن حكومـة ليبريـا إلى تنفيـذ التدابـير والإصلاحـات السياسـية اللازمـة الـتي تعتـبر شـرطا أساسيا لتـأمين إجـراء انتخابـات عامـة وحـرة ونزيهـة وتتسـم بالشـفافية والشـمول في عـام ٢٠٠٣. ويشـدد المجلس على أهميـة مشـاركة جميـع الأحزاب السياسية على نطاق واسع وبصورة شاملة وعلى عودة جميع القادة السياسيين إلى البلد.

"ويدعـو مجلـس الأمـن المجتمـع الـدولي إلى النظر في الكيفية التي يمكنـه بهـا، مـن خـلال المسـاعدة الماليـة والتقنيـة، أن يدعـم أي برنـامج لـترع السـلاح والتسليح وإعادة الإدماج يمكن الاضطلاع به كجزء من عملية وقف الأعمال القتالية والالتزام بـالإصلاح السياسـي في ليبريـا. وينبغـي إيـلاء اهتمـام خـاص وتقـديم المـوارد لمسـاعدة النسـاء والأطفـال في عمليـة إعادة الاندماج وتوفير الفرص لإعادة إدماج المقاتلين السابقين الشباب والأطفال الجنود في المجتمع بصورة كاملة.

"ويســلم مجلــس الأمــن بــأن نجــاح أي استراتيجية دولية شاملة لليبريا يتوقف على المشاركة المباشـرة والنشـطة للاتحــاد الأفريقــي، والجماعـــة الاقتصاديـة لـدول غـربي أفريقيـا وفريـق الاتصـال الـدولي، بالتعـاون مـع مكـاتب الأمـم المتحـدة في المنطقة، وفقا لولاياتها.

"ويـهيب مجلـس الأمـن بحكومـة ليبريـا أن تتعـاون في جميع هـذه الجـهود كوسـيلة لإيجـاد حـل سلمي للصراع، وإصلاح العمليات السياسية لديـها والوفـــاء بمســـؤولياتها الإنســـانية والاجتماعيـــة والاقتصادية تجاه الشـعب الليـبري. كمـا أن تعـاون

ليبريا أساسي لإعادة إقامة علاقات كاملة مع جيرانها وتطبيع علاقاتها مع المجتمع الدولي.

"ومع إحراز حكومة ليبريا التقدم في مجال العمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق الأهداف الواردة في هذا البيان، يدعو المجلس المجتمع الدولي إلى النظر في الكيفية التي يمكنه بها أن يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبريا مستقبلا بهدف تحسين رفاه شعب ليبريا.

"وسوف يُبقي مجلس الأمن على اهتمامه بحكومة ليبريا وشعبها، بالنظر إلى اقتناعه بأن إرساء السلام في ذلك البلد سوف يضع حدا لمعاناة الشعب الليبيري ويرسي الأساس للسلام الدائم في المنطقة. ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يرصد الحالة في ليبريا وأن يبقي المجلس على اطلاع على التطورات الجارية في تحقيق الأهداف المرسومة في هذا البيان. وينظر المجلس في إرسال بعثة لزيارة المنطقة، بما في ذلك ليبريا، لإجراء تقييم للحالة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2002/36. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.
